

نشرة صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تقرير الصندوق عن آفاق الاقتصاد العالمي يتوقع: النمو الاقتصادي يواصل الارتفاع لكن المخاطر قائمة

بقلم توماس هلبلينغ

21 يناير 2014



رجل يغسل نوافذ مبنى قيد الإنشاء في واشنطن العاصمة. ويتوقع تقرير الصندوق عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أن يسجل النمو 2.8% في الولايات المتحدة في 2014 (الصورة: Jewel Samad/AFP/GettyImages)

- الصندوق يتوقع نمو عالميا بمعدل 3.7% في 2014، يصل إلى 3.9% في 2015
- النمو يزداد تحسنا في الاقتصادات المتقدمة؛ وارتفاع الطلب الخارجي يفيد الأسواق الصاعدة
- مخاطر التطورات السلبية على النمو العالمي تشمل التضخم المنخفض في الاقتصادات المتقدمة

يتوقع الصندوق في تقريره الأخير عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي أن يرتفع النمو العالمي في عام 2014 بعد أن ظل محصورا في معدلات منخفضة في 2013. وتشير تنبؤات الصندوق إلى بلوغ النمو العالمي متوسطا قدره 3.7% في 2014 - بارتفاع قدره 3% عن عام 2013 - وارتفاع هذا المتوسط إلى 3.9% في 2015.

تحسن النشاط العالمي والتجارة العالمية في النصف الثاني من عام 2013، حسب المتوقع في [عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#). ففي الاقتصادات المتقدمة، ارتفع الطلب النهائي في توافق كبير مع المستويات المتوقعة. وفي الأسواق الصاعدة، كان الارتداد الإيجابي الذي سجلته الإيرادات المحرك الرئيسي لتحسن النشاط، بينما ظل الطلب المحلي محدودا بشكل عام، عدا في الصين.

ويتوقع تقرير المستجدات امتداد أثر التحسن الذي حققه النشاط إلى عام 2014، وازدياد النمو العالمي من 3% في 2013 إلى 3.7% في 2014 و 3.0% في 2015.

حول العالم

يتميز المشهد العام بزيادة مستمرة في النشاط الاقتصادي. لكن تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" يشير إلى فروق مهمة أيضا بين الاقتصادات والمناطق الكبرى.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي						
من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة انتعاشًا مطلوبًا في النمو تستفيد منها الأسواق الصاعدة أيضا . (التغير %)						
الفرق عن توقعات عدد أكتوبر 2013 آفاق الاقتصاد العالمي المنشور	توقعات					
	2015	2014	2015	2014	2013 2012	
0.0	0.1	3.9	3.7	3.0	3.1	النتائج العالمي
0.2-	0.2	2.3	2.2	1.3	1.4	الاقتصادات المتقدمة
0.4-	0.2	3.0	2.8	1.9	2.8	الولايات المتحدة
0.1	0.1	1.4	1.0	0.4-	0.7-	منطقة اليورو
0.1	0.2	1.4	1.6	0.5	0.9	ألمانيا
0.0	0.0	1.5	0.9	0.2	0.0	فرنسا
0.1	0.1-	1.1	0.6	1.8-	2.5-	إيطاليا
0.3	0.4	0.8	0.6	1.2-	1.6-	إسبانيا
0.2-	0.4	1.0	1.7	1.7	1.4	اليابان
0.2	0.6	2.2	2.4	1.7	0.3	المملكة المتحدة
0.1-	0.1	2.4	2.2	1.7	1.7	كندا
0.1-	0.1-	3.2	3.0	2.2	1.9	اقتصادات متقدمة أخرى
0.1	0.0	5.4	5.1	4.7	4.9	الاقتصادات الصاعدة والنامية
0.2-	0.1	3.1	2.8	2.5	1.4	أوروبا الوسطى والشرقية
-	0.8- 0.7	3.1	2.6	2.1	3.4	كومونولث الدول المستقلة
-	1.0- 1.0	2.5	2.0	1.5	3.4	روسيا
-	0.1- 0.1	4.3	4.0	3.5	3.3	ما عدا روسيا
0.2	0.2	6.8	6.7	6.5	6.4	آسيا النامية
0.2	0.3	7.3	7.5	7.7	7.7	الصين
0.1	0.2	6.4	5.4	4.4	3.2	الهند ¹
0.0	0.3-	5.6	5.1	5.0	6.2	آسيان-5 ²
0.2-	0.1-	3.3	3.0	2.6	3.0	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.4-	0.2-	2.8	2.3	2.3	1.0	البرازيل
0.0	0.0	3.5	3.0	1.2	3.7	المكسيك
0.7	0.3-	4.8	3.3	2.4	4.1	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
0.1	0.1	5.8	6.1	5.1	4.8	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
0.0	0.1-	3.3	2.8	1.8	2.5	جنوب إفريقيا
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2014 .						
¹ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويقوم نمو الناتج على إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق .						
² إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفييت نام .						

ومن المتوقع أن يبلغ النمو في **الولايات المتحدة** 2.8% في 2014، صعودا من 1.9% في 2013. ومن أسباب هذا التحسن انخفاض العبء المالي الذي سينتج عن اتفاقية الميزانية الأخيرة. لكن اتفاقية الميزانية تعني أيضا أن معظم تخفيضات الإنفاق التلقائية ستظل قائمة في السنة المالية 2015، ولن يتم التراجع عنها كما يفترض عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك، يتوقع حاليا أن يصل النمو في 2015 إلى أعلى بقليل فقط من معدلاته في 2014.

وفي **منطقة اليور** بدأ الانتقال من حالة الركود إلى التعافي. فمن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 1% في 2014 و 1.4% في 2015. وسيكون الانتعاش أقل بوجه عام في البلدان الأوروبية التي تواجه درجات متباينة من العسر المالي (اليونان وإسبانيا وقبرص وإيطاليا والبرتغال)، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع الصادرات إلى إعطاء دفعة للنمو بينما تؤدي الديون المرتفعة، العامة والخاصة، فضلا على التفتت المالي، إلى كبح الطلب المحلي.

وفي **اليابان**، تشير التوقعات الحالية إلى تباطؤ النمو في 2014-2015 بعد تحقيق انتعاش قوي في عام 2013. وسيكون التباطؤ أكثر تدرجا من المتوقع، حيث تؤدي الدفعة التنشيطية المالية المؤقتة الجديدة إلى تعويض جانب من العبء الذي يقع على الطلب بسبب زيادة ضريبة الاستهلاك في أوائل 2014.

ومن المتوقع أن تشهد **اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية** ارتفاعا في النمو يصل إلى 5.1% في 2014 و 5.4% في 2015. وقد حققت الصين انتعاشا قويا في النصف الثاني من 2013، وهو ما يرجع في معظمه إلى تسارع وتيرة الاستثمار. ومن المتوقع أن تكون هذه الطفرة مؤقتة، وذلك لأسباب منها تدابير السياسة التي تستهدف إبطاء النمو الائتماني وزيادة تكلفة رأس المال. ومن ثم يُتوقع حدوث انخفاض طفيف في النمو إلى حوالي 7.5% في 2014-2015. وفي **الهند**، انتعش النمو بعد موسم مواسم الرياح الموسمية وارتفاع نمو الصادرات، ومن المتوقع أن يزداد رسوخا بفضل تعزيز السياسات الهيكلية الداعمة للاستثمار.

وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، بدأت الاستفادة من تحسن الطلب الخارجي في الاقتصادات المتقدمة والصين. غير أن الطلب المحلي في كثير من البلدان الأخرى ظل أضعف من مستوياته المتوقعة. ويعكس هذا بدرجات متفاوتة تشديد الأوضاع المالية ومواقف السياسات في منتصف 2013، إلى جانب عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية أو الأوضاع السياسية والاختناقات، مع تأثر النشاط الاستثماري بالاختناقات على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، تم تخفيض توقعات النمو في 2013 أو 2014 مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومنها التوقعات الخاصة **بالبرازيل وروسيا**.

وبأني تخفيض توقعات النمو لعام 2014 في **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** انعكاسا لاعتبارات أهمها تباطؤ وتيرة التحسن في إنتاج النفط الليبي بعد فترات التعتل التي شهدتها عام 2013.

مخاطر النتائج دون المتوقعة لا تزال قائمة

يشير تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن ميزان المخاطر يواصل التحول بسرعة شديدة البطء. ولا تزال هناك مخاطر مهمة تحيط بآفاق النمو العالمي المتوقعة وتمثل مصدرا للقلق.

ويشير التقرير إلى المخاطر "القديمة" التي تناولها [عدد أكتوبر 2013 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي](#)، لكنه يسلط الضوء على المخاطر الجديدة التي تحيط بالنشاط الاقتصادي نتيجة التضخم شديد الانخفاض في **الاقتصادات المتقدمة**، وخاصة منطقة اليورو. ومن المتوقع أن يظل التضخم دون المستوى المستهدف لبعض الوقت. وإذا أدى ذلك إلى انخفاض التوقعات السائدة للتضخم المستقبلي، يمكن أن ينخفض التضخم الفعلي حتى عن المستوى المتوقع، مما يمكن أن يزيد أعباء الديون الحقيقية ويرفع أسعار الفائدة الحقيقية، ومن ثم يعيق النمو. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة احتمالات الانكماش إذا ما تعرض النشاط لصدمات معاكسة.

وبالنسبة ل**اقتصادات الأسواق الصاعدة**، يشير تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن زيادة التقلب في الأسواق المالية والتدفقات الرأسمالية لا تزال مصدرا للقلق نظرا لما أعلن في ديسمبر 2013 من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيبدأ سحب التدرجي للسياسة النقدية غير التقليدية في أوائل 2014. وقد كانت ردود الأفعال تجاه هذه الأنباء محدودة نسبيا في معظم الاقتصادات. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي اقتران التحولات في المحافظ وجوانب الضعف المحلية إلى زيادة حدة التدفقات الرأسمالية الخارجة وتعديلات سعر الصرف.

توصيات للسياسة

ونتيجة لذلك، نجد أن ازدياد قوة النمو العالمي لا يعني أن الاقتصاد العالمي قد خرج من ضائقته. ويؤكد التقرير أن ضمان النمو القوي والتعامل مع مواطن الضعف القائمة يطلان من أولويات السياسة في كل البلدان. وفي هذا الصدد، يطرح التقرير التوصيات التالية:

يتعين على **الاقتصادات المتقدمة** - بما فيها **الولايات المتحدة** - ألا تعجل بسحب السياسة النقدية التيسيرية بناء على توقعات ارتفاع النمو. فهذا الموقف يظل هو الملائم نظرا لفجوات الناتج التي لا تزال كبيرة بينما التضخم منخفض، ولأن ضبط الأوضاع المالية سيستمر. ويحذر التقرير من أن يتم تهوين الحاجة إلى رفع النمو، إذ أن المضي في معالجة خلل الميزانيات العمومية بعد الأزمة لا يزال مطلوبا.

وفي **منطقة اليورو**، ينبغي أن ينظر البنك المركزي الأوروبي في اتخاذ تدابير إضافية في هذا الخصوص. ولتحسين الثقة وإنعاش الائتمان وفك الارتباط بين الكيانات السيادية والبنوك، يتعين إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية المصرفية عن طريق عملية تقييم الميزانيات العمومية وإعادة رسملة البنوك الضعيفة واستكمال الاتحاد المصرفي عن طريق توحيد الرقابة وتسوية الأزمات. وينبغي إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة الاستثمار وتحسين آفاق المستقبل.

أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فيتعين أن تتوخى الحرص في إدارة المخاطر المحتملة بسبب تحول اتجاه التدفقات الرأسمالية. وتبدو المخاطر أكبر على وجه الخصوص في الاقتصادات التي تعاني مواطن ضعف محلية وعجوزات في حساباتها الخارجية مرتبطة ببعضها جزئيا. وفي هذا السياق، ينبغي السماح بانخفاض أسعار الصرف في مواجهة تدهور أوضاع التمويل الخارجي. وفي الصين، يأتي الارتداد الإيجابي الذي حدث مؤخرا ليسلط الضوء على استمرار دور الاستثمار كمحرك رئيسي في ديناميكية النمو، وعلى ضرورة تحقيق تقدم أكبر في استعادة توازن الطلب المحلي بتحويل التركيز من الاستثمار إلى الاستهلاك.